شرح العقيدة النسفية

للعلامة

سعد الدين التفتزاني

المتوفى سنة 792 هـ

تحقيق مصطفى مرزوقي

دار الهدى

عين مليلة ☆ الجزائر

جميع الحقوق محفوظة للناشر

رقم التسجيل 2000/831 دار الهدى

رقم الإيداع القانوني 2000/387 المكتبة الوطنية

ردمك 5 - 293 - 60 -9961

© شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع

المنطقة الصناعية ص.ب. 193.عين مليلة * الجزائر

الهاتف: 00 .92 .44 / 47 .95 .44 (04)

الفاكس: 18 .94 .44 (04)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

إنّ شَرف العلم بشرف متعلقه، ومتعلق علم العقائد الإسلامية هو الإيمان باللّه تعالى، وبرسله عليهم السلام؛ فعلم العقائد إذن أعظم العلوم قدرا، وأكثرها تأثيرًا في حياة المؤمن، دُنيا وآخرة، لأن الإيمان بالله ليس أمرًا هامشيا يمكن التهاون في شأنه، أو تركه في زوايا النسيان.

ولهذا فإنه من اللازم على كل ذي لب أن يدرك حقيقة الإيمان ومراميه، لأنه من معالي الأمور الجليلة التي يحسن أن تتوجه إليه الهمم العالية ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، باعتباره حجر الزاوية في علاقة الإنسان بخالقه، والضوء الذي ينير له الطريق إلى رضا الله تعالى والظفر بما أعده من فضله وكرمه للمؤمنين، من المواهب والعطايا التي لا تمنح إلا للذين لا يقفون حيث نهاهم الله تعالى، ولا يعرضون عما أمرهم به؛ والله سبحانه قد سمى المؤمنين المواظبين على طاعته والمخلصين في عبادته بأنهم خير البريئة.

إن الدّين الإسلامي لم يكن ناشئا عن ظروف اجتماعية ولا عن تطور حضاري، كسائر العلوم الاجتماعية؛ بل توجيه رباني خالد خلود الدهر، مبدؤه تحرير العقل من الأغلال الموروثة، ودعوة وجدان الإنسان إلى التفكير في آيات الله في الآفاق، وفي نفسه، حتى يتبين له الحق، ويدرك أن له ربًّا خالقا مختارًا على سبيل الاستقلال.

إن الدعوة إلى النظر في آيات الله في الآفاق، أسلوب حكيم في فهم أحكام العقيدة الإسلامية على حقيقتها، وطريق سليم للجزم بأن الإنسان

لم يخلق عبثًا، ولا الكون باطلا، بل خلقه [illegible] حكمة بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إلاَ لِيَعْبُدُونِ﴾[1].

إن الإيمان بالله تعالى مدار إرسال الرسل، ومحل بحث العلماء المسلمين منذ القديم... وصنفوا فيه كثيرًا من المختصرات والمطولات، معتمدين في ذلك على ما كان عليه السلف الصالح خلال القرون الأولى المشهود لها بالفضل، والمتفق مع لفظ النص ومفهومه.

والعقل في مجاله؛ فإذا كانت أحكام العقل في الأمور الحسية يقينية، فإن أحوال الآخرة وحقيقة الذات العلية غيبية، لا مجال له في تصورها، فضلا عن الحكم عليها.

التعريف بالكتاب: ولأهمية موضوع العقيدة الإسلامية في حياة المؤمن، فإني أقدم للقراء الكرام شرح العقيدة النسفية للعلامة سعد الدين التفتزاني، باعتباره من أحسن الشروح المختصرة وأكثرها فائدة، لاشتماله على القواعد الأساسية في الاعتقاد؛ وقد تلقاه العلماء سلفًا وخلفا بالقبول والرضا، ونال شهرة واسعة، حتى أضحى مرجعا للمدرسين، وزادا للمتعلمين؛ فهو على توسط حجمه، فيه كفاية لكل من يرغب في معرفة العقائد الإسلامية بسبب الوضوح في التحليل، والتدقيق في الدليل، والاختصار في التعبير، وقوة الحجة، ووفرة المعلومات.

ترجمة المؤلف: تتفق التراجم على أن اسمه مسعود بن عمر بن عبد الله التفتزاني؛ ولم يشذ عن ذلك إلا ابن حجر في الدرر الكامنة، حيث ذكر أن اسمه محمود بدلا من مسعود؛ أما تاريخ ولادته فقد اختلف فيه، كما هو الشأن في أغلب العلماء الأعلام؛

---

1) سورة الذاريات 56.

فمنهم من ذهب إلى أنه ولد بتفتزان سنة 722هـ، وهناك من رأى أنه ولد سنة 712هـ كابن حجر. وتوفي رحمه الله سنة 792هـ.

وسعد الدين: من العلماء الأعلام؛ الذين ساهموا بنصيب وافر في إثراء الفكر الإسلامي، وقد كتب في أغلب العلوم الإسلامية المعروفة في عهده، كالحديث، والتفسير، والفقه، والأصول، واللغة، والبلاغة، والمنطق، وعلم الكلام؛ وقد ذكر أصحاب التراجم أنها بلغت 21 مصنفًا، وتتسم كلها بالتعمق في التفكير، والتدقيق في التدليل؛ ويتجلى ذلك في شرح المقاصد في علم الكلام، وشرح مختصر المفتاح في البلاغة، وغيرهما من الشروح.

النسخ المعتمدة: اعتمدت في إعادة نشر هذا الشرح على ست نسخ مخطوطة، وتوجد كلها بمكتبة وزارة الشؤون الدينية بالجزئر؛ وقد راجعتها، واخترت التي جعلت هي الأولى لقدمها، حيث يعود تاريخ نسخها إلى سنة 877 هـ، وكاملة في نفس الوقت، وقليلة الأخطاء؛ زيادة على ذلك، فقد استفدت من النسخة المطبوعة في أوائل هذا القرن بمصر (بدون تاريخ)، وقد رمزت لها بحرف (م) لترجيح الكلمات التي وقع فيها خلاف بين المخطوطات؛ وأَثْبَتُّ جميع ذلك في الهوامش، كما صححت الأحاديث النبوية وأسندتها إلى مراجعها؛ هذا، وقد بذلت كل ما في وسعي من جهد في إخراج هذا الشرح سليمًا ليستفيد منه المسلمون.

ولا يفوتني أن ألاحظ - تحقيقا للأمانة العلمية - بأن العناوين الجانبية الموجودة في الكتاب، ليست من وضع المؤلف، وإنما هي إضافة مني لتحديد المواضيع التي تناولها، وليتسنى لي وضع فهرس شامل لها؛ واللّه الموفق.

الجزائر في: 1998/01/08

مصطفى مرزوقي

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، الحمد لمستأهله، والصلاة على سيد رسله، وآله وصحبه موضحي سبله، فدونك أيها الساري هذا النبراس، كتاب فيه نور وهدى للناس، يرشدك إلى المكامنِ الخفية، من شرحِ العقائد النسفية، أمليته أوان الدعة، والاستراحة عن فتور المطالعة، سالكا فيه جادة الإيجاز، من غير تعمية وإلغاز، وحينما حمت حول لجينة، ورمت تزيين شينه وسينه، ألحقته إلى خزانة من لا مثل له في العُلا، وله المثل الأعلى، الصاحب الأعظم، والدستور المعظم، بابه كعبة الحاجات، يطوى إليه كل فج عميق، وتستقبله وجوه الآمال من كل بلد سحيق، باهت تيجان الوزارة بهامته، وحلل الإمارة بقامته، ولي الأيادي والنعم، ومربي أهل الفضل والحكم، آخذ أيدي العلماء والعلوم، ورافع ألوية الشرع المرسوم، حائز المآثر والمفاخر، وحاوى الرياسات الأول والأواخر، أولٌ مدارج طبعه النقاد، آخر مقامات نوع الإنسان، وآخر معارج ذهنه الوقاد، خارج عن طوق البشر، بل عن حد الإمكان.

لو لم يدل الوهم صيت جلاله ... ما خيل طيف خيال سامي حاله
ناظورة الديوان آصف عصره ... وهو العزيز الفرد في إقباله
محمود أهل الفضل طرا كاسمه ... وكفى به برهان حسن خصاله
بكماله في الأوج بدر كامل ... بَحر محيط زاخر بنواله
في كل علم عالم متبحر ... في فن حلم عالم بحياله
سحبان عيّ في فصاحة لفظه ... معن بليغ البخل في إفضاله
الصائب الأفكار في تدبيره ... الثاقب الآراء في أقواله
للناس يبذل ليس يمسك لفظه ... فكأنما ألفاظه من ماله
يتزاحم الأنوار في وجناته ... فكأنه متبرقع بفعاله

وهو الذي عم إنعامه وفشا الوزير الكبائر محمود باشا، أوضح الله غرة العزة بضيائه، ورفع علم العلم بإعلائه. ولا يزال مورد إفضاله ماء مدين المآرب. يوجد عليه أمة من الناس}[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

{الحمد[2] لله المتوحد[3] بجلال ذاته وكمال صفاته، المتقدس[4] في نعوت الجبروت عن شوائب النقص وسماته، والصلاة على نبيه محمد المؤيد بساطع حججه وواضح بيناته، وعلى آله وأصحابه، هداة طريق الحق وحماته}[5].

(وبعد) فإن مبنى علم الشرائع[6] والأحكام، وأساس قواعد عقائد الإسلام، هو علم التوحيد والصفات، الموسوم بالكلام، المنجي[7] عن غياهب الشكوك وظلمات الأوهام. وإن المختصر المسمى بالعقائد للإمام الهمام، قدوة علماء الإسلام نجم الملة والدين[8] «عمر النسفي» ـ أعلى الله

---

1) هذه المقدمة من المطبوعة، ولم ترد في جميع النسخ المخطوطة.

2) بعد تيمنه بالتسمية، أردف التسمية بالتحميد اقتداء في الافتتاح بأسلوب الكتاب المجيد، وعملا بروايات حديث الابتداء؛ ففي رواية أبي داود وغيرها: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع»، وفي رواية الإمام أحمد في مسنده: «كل أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله فهو أبتر»، أو قال أقطع؛ هكذا في مسنده على التردد؛ وفي رواية أوردها الخطيب في جامعه: «كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه باسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع».

3) كثيرًا ما يستعمل المصنفون لفظ المتوحد والمتقدس، مع أن أسماء الله توقيفية على الأرجح.

4) المتوحد: المتصف بالوحدة الكاملة، والمتقدس: المنزه، من القُدس بضم الدال: هو الطهارة والنزاهة من الأدناس. 5) النص بين المعقوفين ساقط من ج.

6) الشرائع: جمع شريعة؛ حقيقة الشرع: وضع إلهي يتعرف العباد منه أحكام عقائدهم وأفعالهم ويقوم لهم به ما يتريب عليه صلاحهم في الدارين.

7) المنجي: ورد بحاء مهملة وفتح النون: اسم فاعل من التنحية بمعنى الإبعاد، وفي بعض النسخ بجيم مع نون ساكنة ومفتوحة.

8) نجم الملة والدين: هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي أبو حفص. قال الذهبي: يقال: له مائة مصنف. توفي سنة 537 هـ؛ وللحنفية نسفيون سواه منهم؛ أبو الليث أحمد بن عمر بن محمد النسفي الفقيه الواعظ، وأبو البركات عبد الله أحمد بن محمود النسفي، صاحب الكنز، وغيرهما.

درجته في دار السلام- يشتمل من[1] هذا الفن على غرر الفرائد، ودرر الفوائد، في ضمن فصول، هي للدين قواعد وأصول، وأثناء نصوص، هي لليقين جواهر وفصوص، مع غاية من التنقيح والتهذيب، ونهاية من حسن التنظيم والترتيب، فحاولت أن أشرحه شرحًا يفصل مجملاته، ويبين معضلاته، وينشر مطوياته، ويُظهر مكنوناته، مع توجيه للكلام[2] في تنقيح، وتنبيه على المرام في توضيح، وتحقيق للمسائل غب تقرير[3]، وتدقيق للدلائل إثر تحرير، وتفسير للمقاصد بعد تمهيد. وتكثير للفوائد مع تجريد؛ طاويًا كشح المقال، عن الإطالة والإملال، ومتجافيا عن طرفي الاقتصاد: الإطناب والإخلال؛ والله الهادي إلى سبيل الرشاد، والمسؤول لنيل العصمة والسداد؛ وهو حسبي ونعم الوكيل.

أنواع الأحكام الشرعية:

اعلم أن الأحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل، وتسمى فرعية وعملية؛ ومنها ما يتعلق[4] بالاعتقاد، وتسمى أصلية واعتقادية. والعلم المتعلق بالأولى يسمى علم الشرائع والأحكام، لمَّا أنها لا تستفاد إلا من جهة الشرع، ولا يسبق الفهم عند إطلاق الأحكام إلا إليها؛ وبالثانية علم التوحيد والصفات، لما أن ذلك أشهر مباحثه وأشرف مقاصده.

وقد كان[5] الأوائل من الصحابة والتابعين-رضوان الله عليهم أجمعين-لصفاء عقائدهم ببركة صحبة النبي عليه السلام، وقرب

---

1) في ب (في).

2) في ب (الكلام).

3) أصل الغب من شرب الإبل، ترد يومًا ونظمأ يومًا، وعنه قيل: زر غبًا تزدد حبًا.

- والتقرير: إفادة القرار أي الثبات من أقر بالمكان إذا ثبت فيه، والتحقيق هنا: إثبات المسألة بدليلها، والتدقيق: إثبات دليل المسألة بدليل آخر؛ يقال التحقيق بالمسائل، والتدقيق بالدلائل.

4) في م: (يتلقى).

5) في ب، ج، د، (كانت).

العهد بزمانه، ولقلة الوقائع والاختلافات، وتمكنهم من المراجعة إلى الثقافات مستغنين عن تدوين العلمين وترتيبهما أبوابًا وفصولا، وتقرير مباحثهما[1] فروعًا وأصولاً؛ إلى أن حدثت الفتن بين المسلمين، وغلب البغي على أئمة الدين، وظهر اختلاف الآراء، والميل إلى البدع والأهواء، وكثرت الفتاوى والواقعات، والرجوع إلى العلماء في المهمات؛ فاشتغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد والاستنباط، وتمهيد القواعد والأصول، وترتيب الأبواب والفصول، وتكثير المسائل بأدلتها، وإيراد الشبه بأجوبتها، وتعيين الأوضاع والاصطلاحات، وتبيين المذاهب والاختلافات.

وسموا ما يفيد معرفة الأحكام العملية عن أدلتها التفصيلية بالفقه، ومعرفة أحوال الأدلة إجمالاً في إفادتها الأحكام بأصول الفقه، ومعرفة العقائد عن أدلتها بالكلام؛ لأن عنوان مباحثه كان قولهم الكلام في كذا وكذا، ولأن مسألة الكلام كان[2] أشهر مباحثه، وأكثرها نزاعًا وجدالاً، حتى أن بعض المتغلبة[3] قتل كثيرًا من أهل الحق لعدم قولهم بخلق القرآن، ولأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات، وإلزام الخصوم، كالمنطق للفلسفة؛ ولأنه أول ما يجب من العلوم التي إنما تعلم وتتعلم بالكلام، فأطلق هذا الاسم لذلك ثم خص به، ولم يطلق على غيره تمييزا؛ ولأنه إنما يتحقق بالمباحثة وإدارة الكلام من الجانبين، وغيره

---

1) في ب، ج، د (مقاصدهما).

2) في ب (كانت)

3) يشير إلى محنة خلق القرآن التي وقعت في العهد العباسي، وفي الحقيقة لم يكونوا متغلبين بالمعنى المفهوم من لفظ المتغلبة، بل إمامتهم ثابتة باتفاق أهل الحل والعقد؛ وأول من قال بخلق القرآن المأمون، وأجابَهُ أكثر من دعاه إلى ذلك كرها، وسجن منهم أبا مسهر الغساني إلى أن مات، وضُرب الإمام أحمد؛ وكون بني العباس قتلوا كثيرًا من أهل الحق غير معروف، ولو قال: بعض أهل الحق، لكان أحسن، لأنه يقول في آخر الشرح: وأن خلافتهم كانت باتفاق أهل الحق.

قد يتحقق بالتأمل، ومطالعة الكتب؛ ولأنه أكثر العلوم خلافًا ونزاعًا، فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم؛ ولأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم، كما يقال للأقوى من الكلامين هذا هو الكلام؛ ولأنه لابتنائه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية أشد العلوم تأثيرًا في القلب وتغلغلا فيه؛ فسمي بالكلام المشتق من الكلم وهو الجرح.

ظهور مذهب المعتزلة:

وهذا هو كلام القدماء؛ ومعظم خلافياته[1] من الفرق[2] الإسلامية، خصوصًا المعتزلة؛ لأنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف، لما ورد به ظاهر السنة، وجرى عليه جماعة الصحابة[3]-رضوان الله عليهم أجمعين-في باب العقائد؛ وذلك أن رئيسهم واصل[4] بن عطاء اعتزل مجلس الحسن البصري[5]-رحمه الله-؛ يقول[6]: إن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر[7]، ويثبت المنزلة بين المنزلتين [8]؛ فقال: الحسن[9]: قد اعتزل عنا، فسموا المعتزلة؛ وهم سموا أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد، لقولهم بوجوب ثواب المُطِيع وعقاب العاصي على الله تعالى، ونفي الصفات القديمة عنه.

---

1) في ج (خلافياتهم).
2) في ب، ج، د (مع الفرق).
3) في ب، م (الصحابة) بدون ذكر (جماعة).
4) هو واصل بن عطاء أبو حذيفة رئيس متكلمي المعتزلة، توفي سنة 131 هـ.
5) هو الحسن بن يسار البصري أبو سعيد، تابعي، وإمام أهل البصرة (21 - 120) هـ.
6) في م يقرر.
7) في ب (ولا بكافر).
8) المنزلة بين المنزلتين: أي الواسطة بين الإيمان والكفر، فإن الفاسق عند المعتزلة خارج عن الإيمان، وغير داخل في الكفر، فليس بمؤمن ولا كافر.
9) في ب الحسن البصري.

مناظرة الأشعري للجبائي:

ثم إنهم توغلوا في علم الكلام وتشبثوا بأذيال الفلاسفة في كثير من الأصول، وشاع مذهبهم فيما بين الناس، إلى أن قال الشيخ أبو الحسن الأشعري[1] لأستاذه أبي علي الجبائي:[2] ما تقول في ثلاثة إخوة؛ مات أحدهم مطيعا، والآخر عاصيًا، والثالث صغيرًا؟ فقال: الأول[3] يثاب بالجنة، والثاني يعاقب بالنار، والثالث لا يثاب ولا يعاقب. قال الأشعري: فإن قال الثالث: يا رب لِمَ أمتني صغيرًا، وما أبقيتني إلى أن أكبر فأومن بك وأطيعك فأدخل الجنة؟ ماذا يقول «الرب»[4] تعالى؟ فقال: يقول الرب: إني كنت أعلم أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار، فكان الأصلح لك أن تموت صغيرًا. فقال الأشعري: فإن قال الثاني: يا رب لِمَ لَمْ تمتني صغيرًا لئلا أعصي فلا أدخل النار؟ فماذا يقول الرب؟ فبهت الجبائي. وترك الأشعري مذهبه واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة وإثبات ما ورد[5] به السنة ومضى عليه الجماعة، فسموا أهل السنة والجماعة.

ثم لما نقلت الفلسفة إلى العربية وخاض فيها الإسلاميون، حاولوا الرد على الفلاسفة فيما خالفوا فيه الشريعة، فخلطوا بالكلام كثيرًا من الفلسفة، ليتحققوا مقاصدها فيتمكنوا من إبطالها، وهلم جرا؛ إلى أن أدرجوا فيه معظم الطّبيعيات والإلهيات، وخاضوا في الرياضيات حتى كاد لا يتميز «عن»[6] الفلسفة، لولا اشتماله على السمعيات، وهذا هو كلام المتأخرين.

---

1) أبو الحسن علي بن إسماعيل، واسمه إسحاق بن سالم بن عبد الله بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (260 - 324) هـ، مؤسس المذهب الأشعري.

2) هو محمد بن عبد الوهاب الجبائي أبو علي، من أئمة المعتزلة، وأستاذ الأشعري، توفي سنة (203هـ)

3) في ب، ج (إن الأول). 4) ساقط من ب.

5) في ج (وردت). 6) زيادة من ج.

وبالجملة هو أشرف العلوم لكونه أساس الأحكام الشرعية، ورئيس العلوم الدينية، وكون معلوماته العقائدية الإسلامية، وغايته الفوز بالسعادات الدينية والدنيوية، وبراهينه الحجج القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية؛ وما نقل عن بعض السلف من الطعن فيه، والمنع عنه، فإنما هو للمتعصب في الدين، والقاصر عن تحصيل اليقين، والقاصد إلى إفساد[1] عقائد المسلمين، والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين؛ وإلا فكيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات وأساس المشروعات؟

مبنى علم الكلام:

ثم لمَّا كان مبنى علم الكلام على الاستدلال بوجود المحدثات[2] على وجود الصانع وتوحيده، وصفاته، وأفعاله، ثم منها إلى سائر السمعيات؛ ناسب تصدير الكتاب[3] بالتنبيه على وجود ما يشاهد من الأعيان والأعراض، وتحقق العلم بهما ليتوصل[4] بذلك إلى معرفة ما هو المقصود الأهم، فقال:

(قال أهل الحق): وهو الحكم المطابق؛ للواقع، يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب، باعتبار اشتمالها على ذلك، ويقابله الباطل؛ وأما الصدق فقد شاع «استعماله» [5] في الأقوال خاصة، ويقابله الكذب؛ وقد يفرق بينهما بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع، وفي الصدق من جانب الحكم؛ فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع، ومعنى حقيقته مطابقة الواقع إياه.

---

1) في ب: (إلى إفساد)، وفي ج (فساد).
2) في م، د: (المحدثات والممكنات).
3) في م (الكلام).
4) في م، هـ (ليتوسل).
5) ساقط من ب، ج، د، هـ.

(**حقائق الأشياء ثابتة**) حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء، هو هو، كالحيوان الناطق للإنسان، بخلاف مثل الضاحك والكاتب، مما يمكن تصور الإنسان بدونه، فإنه من العوارض. وقد يقال: إن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة، وباعتبار تشخصه هوية، ومع قطع النظر عن ذلك ماهية[1].

والشيء عندنا: الموجود[2]، والثبوت، والتحقق، والوجود، والكون؛ ألفاظ مترادفة، معناها بديهي التصور.

فإن قيل: فالحكم بثبوت حقائق الأشياء يكون لغوًا بمنزلة قولنا: الأمور الثابتة ثابتة؛ قلنا: المراد[3] أن ما نعتقده حقائق[4] الأشياء ونسميه بالأسماء، من الإنسان والفرس والسماء والأرض، أمور موجودة في نفس الأمر، كما يقال: واجب الوجود موجود؛ وهذا الكلام مفيد، ربما يحتاج إلى البيان، وليس مثل قولك الثابت ثابت، ولا مثل قوله «أنا أبو النجم وشعري شعري»[5] على ما لا يخفى.

وتحقيق ذلك: أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة، يكون الحكم عليه بالشيء[6] مفيدًا بالنظر إلى بعض تلك الاعتبارات، دون البعض، كالإنسان إذا أخذ من حيث أنه جسم ما، كان الحكم عليه بالحيوانية مفيدًا، وإذا أخذ من حيث أنه حيوان ناطق، كان ذلك لغوًا.

(**والعلم بها**)؛ أي بالحقائق من تصوراتها، والتصديق بها وبأحوالها (**متحقق**).

وقيل: المراد[7] العلم بثبوتها للقطع بأنه لا علم بجميع الحقائق.

---

1) في ب (ماهيه).
2) في ب، د (هو الموجود).
3) في ب (المراد به).
4) في ج (من الحقائق).
5) ولا مثل «أنا أبو النجم، وشعري وشعري» فإن كلا من قوله أنا أبو النجم، وقوله وشعري شعري: أنا ذلك الرجل المعروف بصفات الكمال من الشجاعة والقوة اللائقة والحمية، وشعري ذلك المشهور بالبلاغة، لم تغيرني الأيام ولا غيرت شعري.
6) في ب (شيئًا) وفي ج (شيء).
7) في ب (المراد به).

والجواب: أن المراد[1] الجنس، ردا على القائلين بأنه لا ثبوت لشيء من الحقائق، ولا علم بثبوت حقيقة، ولا بعدم ثبوتها **(خلافا للسوفسطائية)**؛ فإن منهم من ينكر حقائق الأشياء، ويزعم أنها أوهام وخيالات باطلة، وهم العنادية[2].

ومنهم من ينكر ثبوتها ويزعم أنها تابعة للاعتقادات، حتى إن اعتقدنا الشيء جوهرًا فجوهر، أو عرضا فعرض، أو قديمًا فقديم، أو حادثا فحادث، وهم العندية.

ومنهم من ينكر العلم بثبوت شيء ولا ثبوته، ويزعم أنه شاك[3]، وشاك في أنه شاك، وهلم جرا، وهم اللا أدرية.

لنا -تحقيقًا- أن نجزم بالضرورة بثبوت بعض الأشياء بالعيان، وبعضها بالبيان-وإلزاما-أنه إن لم يتحقق نفي الأشياء، فقد ثبتت، وإن تحقق؛ والنفي حقيقة من الحقائق، لكونه نوعا من الحكم، فقد ثبتت[4] شيء من الحقائق، فلم يصح نفيها على الإطلاق؛ ولا يخفى أنه إنما يتم على العنادية؛ قالوا: الضروريات منها حسيات، والحس قد يغلط كثيرًا، كالأحول يرى الواحد اثنين، والصفراوي يجد الحلو مرا؛ ومنها بديهيات، وقد يقع فيها اختلافات، وتعرض شبه يفتقر في حلها إلى أنظار دقيقة؛ والنظريات فرع الضروريات، ففسادها فسادها، ولهذا كَثُرَ فيها اختلاف[5] العقلاء.

---

1) في ب (المراديه).

2) العنادية: سموا بذلك لأنهم معاندون في قولهم بعدم تحقق نسبة أمر إلى آخر في نفس الأمر، وفي دعواهم أنه ما من قضية بديهية أو نظرية إلا ولها معارضة تقاومها وتماثلها في القوة، فإنكارهم لا يختص بحقائق الموجودات.

3) ويزعم أنه شاك، الزعم هنا بمعنى الدعوى الباطلة، لا الاعتقاد الباطل، إذ لا اعتقاد للشاك، بل الشك من قبل التصورات؛ وعد العنادية من فرق السوفسطائية.

4) في ب (ثبت). 5) في ب (كثر فيها اختلافات).

قلنا: غلط الحس في البعض لأسباب جزئية، لا ينافي الجزم بالبعض بانتفاء أسباب الغلط؛ والاختلاف في البديهي لعدم الإلف، أو لخفاء في التصور، لا ينافي البداهة؛ وكثرة الاختلافات[1] لفساد الأنظار، لا ينافي[2] حقية[3] بعض النظريات. والحق أنه لا طريق إلى المناظرة معهم خصوصًا اللا أدرية؛ لأنهم لا يعترفون بمعلوم ليثبت به مجهول، بل الطريق تعذيبهم بالنار، ليعترفوا أو يحترقوا.

وسوفسطا اسم للحكمة المموهة، والعلم المزخرف، لأن سوفا معناه العلم والحكمة، واسطا: معناه المزخرف والغلط؛ ومنه اشتقت السفسطة، كما اشتقت الفلسفة من فيلا سوفا أي (محب الحكمة).

أسباب العلم:

(وأسباب العلم)؛ وهو صفة يتجلى بِها المذكور، لمن قامت هي به، أي يتضح ويظهر ما يذكر؛ ويمكن أن يعبر عنه موجودًا كان أو معدومًا، فيشمل إدراك الحواس وإدراك العقل من التصورات والتصديقات اليقينية، وغير اليقينية، بخلاف قولهم صفة توجب تمييزًا لا يحتمل النقيض، فإنه وإن كان شاملا لإدراك الحواس، بناء على عدم التقييد بالمعاني والتصورات، بناء على أنها لا نقائض لها على ما زعموا، لكنه لا يشتمل غير اليقينيات من التصديقات؛ هذا، ولكن[4] ينبغي أن يحمل التجلي على الانكشاف التام الذي لا يشمل الظن، لأن العلم عندهم مقابل للظن.

(للخلق)؛ أي للمخلوق من الملك والإنس والجن، بخلاف علم الخالق تعالى، فإنه لذاته لا لسبب من الأسباب.

---

1) في ج (الاختلاف). 2) في ب (تنافي). 3) في (حقيقته).

4) «هذا، ولكن» إلى آخره: اعلم أن كلمة هذا يؤتى بها كثيرًا للفصل بين الكلامين، واطردت عادة كثير من المصنفين أن يجعل الفصل بها خاصًا بكون الكلامين يتعلقان بشيء واحد وبينهما اختلاف بوجه، كما هنا؛ إذ المعنى: هذا الذي تقدم من شمول التعريف الأول التصديقات غير اليقينية، ولكن....إلخ.

(ثلاثة: الحواس السليمة، والخبر الصادق، والعقل) «بحكم الاستقراء»[1]؛ ووجه الضبط أن السبب إن كان من خارج فالخبر الصادق؛ وإلا فإن كان آلة غير المدرك فالحواس؛ **وإلا فالعقل**[2].

فإن قيل: السبب المؤثر في العلوم كلها هو الله تعالى، لأنها بخلقه وإيجاده من غير تأثير للحاسة؛ والخبر الصادق والعقل، والسبب الظاهري كالنار للأحراق هو العقل لا غير؛ وإنما الحواس والأخبار، آلات وطرق في الإدراك؛ والسبب المفضي في الجملة بأن يخلق الله فينا العلم معه بطريق جري العادة، ليشمل المدرك كالعقل، والآلة كالحس، والطريق كالخبر، لا ينحصر في الثلاثة؛ بل هـاهنا أشياء أخر، مثل الوجدان، والحدس، والتجربة، ونظر العقل بمعنى ترتيب المبادئ والمقدمات.

قلنا: هذا على عادة المشايخ في الاقتصار على المقاصد والأعراض عن تدقيقات الفلاسفة، فإنهم لما وجدوا بعض الإدراكات حاصلة عقيب استعمال الحواس الظاهرة التي لا شك فيها، سواء كانت من ذوي العقول أو[3] غيرهم، جعلوا الحواس أحد الأسباب؛ «ولما كان معظم المعلومات الدينية»[4] مستفادا من الخبر الصادق، جعلوه سببا آخر؛ ولمَّا لم يثبت عندهم الحواس الباطنة المسمّاة[5] بالحس المشترك، والوهم، وغير ذلك؛ ولم يتعلق لهم غرض بتفاصيل الحدسيات والتجربيات والبديهيات والنظريات، وكان مرجع الكل إلى العقل؛ جعلوه سببا ثالثا يفضي إلى العلم بمجرد التفات[6]، أو بانضمام[7] حدس أو تجربة، أو ترتيب مقدمات؛ فجعلوا السبب في العلم بأن لنا جوعا وعطشا، وأن الكل أعظم من الجزء، وأن نور القمر مستفاد من

---

1) ساقط من هـ.
2) في هـ (فالعقل بحكم الاستقراء).
3) في هـ (أو من).
4) ساقط من م.
5) في ج (عندهم بالحس).
6) ب (التفات العقل).
7) في م (انضمام).

«نور»[1] الشمس، وأن السقمونيا مسهل[2]، وأن العالم حادث، هو العقل، وإن كان في البعض باستعانة من الحس.

السبب الأول: الحواس:

(فالحواس) جمع حاسة بمعنى القوة «الحساسة»[3] **(خمس)**: بمعنى أن العقل حاكم بالضرورة بوجودها؛ وأما الحواس الباطنية التي يثبتها الفلاسفة، فلا تتم دلالتها على الأصول الإسلامية.

(السمع) وهو قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ، يدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت[4] إلى الصماخ، بمعنى أن الله تعالى يخلق الإدراك في النفس عند ذلك.

(والبصر) وهو قوة مودعة في العصبيتين المجوفتين اللتين تتلاقيان في الدماغ، ثم تفترقان فتتأديان إلى العينين يدرك بها الأضواء، والألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، والحسن، والقبح، وغير ذلك مما يخلق الله تعالى إدراكها في النفس عند استعمال العبد تلك القوة.

(والشم) وهي قوة مودعة في الزائدتين الناتئتين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي، يدرك بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة إلى الخيشوم.

(والذوق) وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان، يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم بالمطعوم، ووصولها إلى العصب.

---

1) زيادة من ب.
2) في ج (مسهل للصفراء).
3) (الحساسة) ساقط من ب.
4) في هـ (الأصوات).

(واللمس) وهي قوة منبثة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، ونحو ذلك؛ عند التماس والاتصال به **(وبكل حاسة منها)**، أي من الحواس الخمس **(يوقف[1])** أي يطلع **(على ما وضعت هي)**، أي تلك الحاسة **(له)**؛ يعني أن الله تعالى قد خلق كلا من تلك الحواس لإدراك أشياء مخصوصة كالسمع للأصوات، والذوق للمطعوم، والشم للروائح، لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخرى؛ وأما أنه هل يجوز «أو يمتنع» ذلك؟[2] ففيه خلاف؛ والحق الجواز، لما أن ذلك بمحض خلق الله من غير تأثير للحواس، فلا يمتنع أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة إدراك الأصوات مثلا.

فإن قيل أليست الذائقة تدرك بها حلاوة الشيء وحرارته معًا؟ قلنا: لا؛ بل الحلاوة تدرك بالذوق، والحرارة باللمس الموجود في الفم واللسان.

السبب الثاني: الخبر الصادق:

(والخبر الصادق) أي المطابق للواقع، فإن الخبر كلام يكون لنسبته[3] خارج، تطابقه تلك النسبة فيكون صادقًا، أو لا تطابقه فيكون كاذبًا. فالصدق والكذب على هذا من أوصاف الخبر، وقد يقالان بمعنى الإخبار عن الشيء على ما هو به، ولا على[4] ما هو به؛ أي الإعلام بنسبة تامة تطابق الواقع أو لا تطابقه، فيكونان من صفات المخبر، فمن هاهنا يقع في بعض الكتب الخبر الصادق بالوصف، وفي بعضها خبر الصادق بالإضافة، **(على نوعين)**:

---

1) في ب (يوقف به): زيادة به في المتن.
2) (أو يمتنع) زيادة من م، وفي هـ (هل يجوز أو لا).
3) في ب (لنسبه).
4) في ب (أو على).

النوع الأول:

(**أحدهما: الخبر المتواتر**)؛ سمي بذلك لما أنه لا يقع دفعة بل على التعاقب والتوالي، (**وهو الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم**) أي لا يجوز العقل توافقهم (**على الكذب**)؛ ومصداقه وقوع العلم من غير شبهة، (**وهو**) بالضرورة (**موجب للعلم الضروري، كالعلم بالملوك الخالية في الأزمنة الماضية والبلدان النائية**)؛ يحتمل العطف على الملوك وعلى الأزمنة، والأول أقرب وإن كان أبعد.

فهاهنا أمران: أحدهما أن المتواتر موجب للعلم، وذلك بالضرورة، فإنا نجد من أنفسنا العلم بوجود مكة وبغداد، وأنه ليس إلا بالأخبار؛ والثاني أن العلم الحاصل به ضروري، وذلك لأنه يحصل للمستدل وغيره حتى الصبيان الذين لا اهتداء لهم بطريق الاكتساب، وترتيب المقدمات؛ وأما خبر النصارى بقتل عيسى عليه السلام، واليهود بتأبيد دين موسى عليه السلام، فتواتره ممنوع.

فإن قيل خبر كل واحد[1] لا يفيد إلا الظن، وضم الظن إلى الظن لا يوجب اليقين، وأيضًا جواز كذب كل واحد يوجب جواز كذب المجموع، لأنه نفس الآحاد.

قلنا ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد، كقوة الحبل المؤلف من الشعرات.

فإن قيل الضروريات لا يقع فيها التفاوت ولا الاختلاف، ونحن نجد العلم بكون الواحد نصف الاثنين، أقوى من العلم بوجود

---

1) في هـ (كل واحد من المخبرين).

إسكندر؛ والمتواتر قد أنكر إفادته العلم جماعة من العقلاء كالسمنية والبراهمة[1].

قلنا: «هذا»[2] ممنوع، بل قد تتفاوت أنواع الضروري بواسطة التفاوت في الإلف والعادة، والممارسة، والأخطار بالبال[3] وتصورات أطراف الأحكام؛ وقد يختلف فيه مكابرة وعنادا، كالسوفسطائية في جميع الضروريات.

النوع الثاني:

(والنوع الثاني: خبر الرسول المؤيد)؛ أي الثابت رسالته **(بالمعجزة)**؛ والرسول إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام، وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف النبي ﷺ فإنه أعم.

والمعجزة أمر خارق للعادة قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله «تعالى»[4]، **(وهو)**؛ أي خبر الرسول **(يوجب العلم الاستدلالي)**؛ أي[5] الحاصل بالاستدلال، أي بالنظر في الدليل، وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري؛ وقيل قول مؤلف من قضايا يستلزم لذاته قولا آخر؛ فعلى الأول: الدليل على وجود الصانع هو العالم، وعلى الثاني: قولنا العالم حادث، وكل حادث له[6] صانع؛ وأما قولهم الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، فبالثاني أوفق.

أما [7] كونه موجبًا للعلم، فللقطع بأن مَن أظهر الله المعجزة على يده تصديقًا له في دعوى الرسالة، كان صادقا فيما أتى به من الأحكام؛ وإذا

---

1) السمنية يضم السين وفتح الميم مخففة: قوم من السند دهريون، من عبده الأصنام، يقولون بالتناسخ وينكرون وقوع العلم بالأخبار، وينسبون إلى سومنات، اسم صنم يعبدونه.

- والبراهمه: طائفة من السند منسوبون إلى برهم، اسم صنم يعبدونه، وقيل برهام، رجل من حكامهم؛ لا يجوزن على الله بعث الرسل.

2) ساقط من: م.

3) في د (والبال).

4) في ج (رسول الله) بدون ذكر تعالى.

5) في ب (أي العلم الحاصل).

6) في ج، د (فله).

7) في هـ (وأما).